الأمم المتحدة

A/C.4/72/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
4 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد راميريس كارينيو . . . . . (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-19497X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٥.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/72/13/Rev.1 و A/72/313 و A/72/326 و A/72/332 و A/72/334)

١ - **الرئيس:** قال إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تتقدم منذ سنوات جهود الاستجابة للحالة المزمنة للاجئين الفلسطينيين، الذين يمثلون قرابة ٢٥ في المائة من اللاجئين حول العالم. ومن المؤسف أن النداء الوارد في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لتقديم موارد كافية لوكالات الأمم المتحدة، ومنها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لم يلق الاستجابة حتى الآن بعد انقضاء عام على صدوره. وتواجه الوكالة في الوقت الراهن عجزاً تمويليا قيمته ٧٧ مليون دولار يضع قدرتها على توفير خدماتها الأساسية في موضع الخطر.

٢ - وأضاف أنه يحق للبلدان المُضيفة والمانحين والداعمين أن يفخروا بإنجازات الوكالة. فقد وفّر موظفو الوكالة البالغ عددهم ٣٠ ألفاً إسهاما بارزا في عملية التنمية البشرية في الشرق الأوسط، بدءا من استئصال أمراض معدية كشلل الأطفال والسل، إلى تأمين الالتحاق بالمدرسة وتعلّم القراءة والكتابة لجميع الأطفال اللاجئين في مدارس الأونروا. وفي خضم الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية وطفرات العنف المتكررة واستمرار الحصار المفروض على غزة، واصلت الوكالة تنفيذ برامج إنسانية وإنمائية ساعدت العديد من اللاجئين الفلسطينيين على تجنّب الوقوع في الفقر. وقدمت الوكالة أيضا لهذا المجتمع المستضعف إسهاما لا يقدّر بثمن بما أعطته من إحساس بالأمل والكرامة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنته على نحو يتفق وقرارات الأمم المتحدة. لكنه حذّر من التعامل مع إنجازات الوكالة كشيء مسلّم به. فالوكالة تعمل في واحدة من أشد مناطق العالم استقطابا وتضررا بالنزاع، كما أنها مثلت جبهة الاستجابة الأولى في خمسة حروب شهدها العقد الماضي وحده، فيما دفع ٣٠ من موظفيها أرواحهم في الفترة المنقضية منذ عام ٢٠١١.

٣ - ومضى يقول إن عام ٢٠١٧ كان معلما بارزا في انخراط الوكالة مع الدول الأعضاء. وبحسب تقرير الأمين العام عن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/71/849)، تقوم الوكالة بدور لا غنى عنه في المنطقة، وقد أعاد التقرير التأكيد على المسؤولية الأساسية الواقعة على عاتق جميع أصحاب المصلحة لضمان أمن الملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين تخدمهم الوكالة وكفالة استقرار أحوالهم. وحدد التقرير أيضا مجموعة من التدابير ترمي إلى ضمان تمويل الوكالة تمويلا كافيا ومستداما وعلى نحو يمكن التنبؤ به طوال ولايتها. وتمنى أن يكون بالمستطاع البناء على نجاح هذه العملية، بما في ذلك عبر إنشاء صندوق وقف مع البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق استئماني مع البنك الدولي.

٤ - واختتم قائلا إن المأساة الحقيقية هي عدم التوصل إلى حل سياسي للنزاع الأساسي. وطالب بالضغط على أطراف النزاع للتوصل إلى مثل هذا الحل، الذي فات أوانه منذ زمن طويل. وحث المجتمع الدولي على أن يقوم في غضون ذلك بدعم الوكالة وتوطيد العمل الحيوي الذي تؤديه لصالح اللاجئين الفلسطينيين.

بيان المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى *(الأونروا)*

٥ - **السيد كراهينبول** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): استهل كلامه قائلا إن حشد الدعم الدبلوماسي والسياسي للأونروا في عام ٢٠١٧ أتاح تحقيق إنجازات بارزة. وقد استجاب الأمين العام على وجه السرعة للطلب الذي وجّهته إليه الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٧١، بتيسير إجراء مشاورات موسعة لتأمين حصول الأونروا على التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به. وأسفرت هذه المشاورات التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٧ عن تعميق المشاركة فيما بين الشركاء القريبين وأعضاء اللجنة الاستشارية للوكالة والدول الأعضاء.

٦ - وأردف يقول إن الفلسطينيين أحيوا في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ذكرى مرور ٥٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي. وفي كل زيارة يجريها إلى مناطق العمليات الميدانية للوكالة، يرى اليأس والشك والقلق الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون، ويرى أيضا عُمق توقعاتهم واتساع آفاقها. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي أمام الأثر الذي يوقعه الاحتلال الإسرائيلي على حياة اللاجئين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا بد أن يؤكد للاجئين أن محنتهم لم تُنْس في خضّم النزاعات المسلحة والأزمات العديدة الدائرة حولهم وأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين تحظى بالحماية الواجبة. وأشار إلى

الحالة في قطاع غزة، فقال إن الحصار الذي طال لفترة عشرة أعوام تسبب في أعلى نسبة بطالة في العالم، ونجمت عنه أزمات نقص في الكهرباء والمياه. وباستثناء عدد محدود من الأشخاص سُمح له بالسفر، يعجز المليونان من البشر سكان قطاع غزة، ومنهم ١,٣ مليون لاجئ، عن مغادرته، ولو لالتماس العلاج الطبي. وأضاف أن الجمود السياسي الذي يبديه المجتمع الدولي لردح طويل من الزمن، يمد في أجل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

٧ - وبدخول النزاع في الجمهورية العربية السورية عامه السابع، لم يعد بإمكان المجتمع الدولي الوقوف عاجزا إزاء هذه الجائحة التي لم يتوقف جموحها منذ عام ٢٠١١، وكان من نتائجها تشظي مجتمع اللاجئين الفلسطينيين الذي اتسم دوما بتلاحمه. وأصاب الخراب قلب مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في اليرموك جراء خمس سنوات من القتال في المدن ضد طائفة من الجماعات المسلحة من غير الدول، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقوات التابعة للحكومة السورية. وطال التشريد أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية. وغادرها قرابة ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ، ضحية لأكبر ثاني عملية تشريد عبر الحدود يواجهها اللاجئون الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨. وأضاف أن عددا قليلا من اللاجئين المشردين داخليا حاول العودة إلى المخيمات أو إلى دياره، لكن استمرار وطيس النزاع يحول دون وجود أي ضمانات بالسلامة. وأشار إلى أن زهاء ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين المتبقين في الجمهورية العربية السورية، وعددهم ٠٠٠ ٤٤٠ لاجئ، يعتمدون على الوكالة في المحافظة على بقائهم بعد أن ضاعت سُبل عيش غالبيتهم.

٨ - وفي لبنان، يُحرم اللاجئون الفلسطينيون من كل الفرص الاقتصادية والاجتماعية تقريبا الموجودة خارج المخيمات، ويتفشى بينهم واحد من أعلى معدلات الفقر في المنطقة. ويعيش اللاجئون في مخيمات مكتظة تتزايد فيها النزعات الإجرامية والمصادمات الفئوية. وأكد أنه لا يوجد ما هو أكثر أهمية من خلق أفق سياسي جديد للاجئين الفلسطينيين. ورحب بالحوار الدائر بين الفصائل الفلسطينية الذي يستهدف تحقيق المصالحة، وقال إنه بعد سبعين عاما على النزوح الفلسطيني في عام ١٩٤٨ لن يمكن إحلال السلام في المنطقة إلا بعملية سياسية مثل العملية التي يدعو إليها الأمين العام.

٩ - ومضى يقول إن الوكالة استطاعت في ظل هذه المشاق الجسيمة أن تواصل العمل وأن تحرز نتائج. فهناك ٠٠٠ ٥١٥ طفل ملتحقون ببرنامجها للتعليم الأساسي ويجري تسليحهم بالمعرفة والخبرات التي يحتاجونها لكي يحيوا حياة منتجة. وفي أعقاب عملية الإصلاح الشامل لنظام الرعاية الصحية الأساسية للوكالة، أدخل العمل بمفهوم طبيب الأسرة وأنهى العمل بكتابة أعداد هائلة من روشتات المضادات الحيوية، واستهلت الوكالة توفير خدمات الرعاية الصحية النفسية في قطاع غزة بالتوازي مع خدمات الرعاية الصحية البدنية. وقال إن المحافظة على إنجازات الوكالة شكّل أولوية ومثّل أيضا تحديا خطيرا. فالوكالة تحتاج إلى تحسين نوعية خدماتها وتلبية احتياجات متزايدة، وتحتاج كذلك إلى احتواء الارتفاع في التكاليف. وتحقيقا لهذه الغاية أجرت على مدى العامين الماضيين تغييرات تحويلية شملت مجالات البرمجة والإدارة والدعم والإنجاز. ومع أن الوكالة حددت مجالات رئيسية للإصلاح في استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، قررت أن تنفذ خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦ بعضا من أصعب التغييرات، وقد قوبل ذلك بمقاومة سياسية ومجتمعية. وذكر مثالا على ذلك انتقال الوكالة في ربيع عام ٢٠١٦ من توزيع الأغذية السائبة إلى إصدار بطاقات إلكترونية وقسائم نقدية في الأردن ولبنان والضفة الغربية. وفي لبنان، عدّلت الوكالة الدعم الذي تقدمه لأغراض الرعاية في المستشفيات حتى تضمن قدراً أكبر من التناسق والاستدامة ووصول التغطية لأشد اللاجئين ضعفا. وفي عام ٢٠١٧، بدأت الوكالة إصلاح برنامجها للتمويل المتناهي الصغر هادفة إلى زيادة عدد القروض المتاحة وأنواعها وتوسيع قاعدة عملائها. وعلاوة على ذلك، أسفر قرار الوكالة في عام ٢٠١٦ إدخال إصلاحات شاملة في نهجها المتعلق بالمشتريات الطبية عن تحقيق وفورات كبيرة، ومكّنها من وصف عقّارات ستاتين للاجئين الفلسطينيين الذين تشكل أمراض القلب السبب الرئيسي لوفياتهم. وأكد أنه لولا تطبيق الوكالة لهذه الإصلاحات في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، لتعين عليها طلب مبلغ إضافي لعام ٢٠١٧ قيمته ٨١ مليون دولار. وأشار إلى أن تجنب هذا الموقف لم يكن بالإنجاز الهيِّن.

١٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الوكالة واجهت تحديات محددة وهي تعمل في أفق سمته عدم الاستقرار والتعقُّد السياسي. وأشار إلى أحد هذه التحديات هو هشاشة وضع موظفيها المعينين محليا الذين يخدمون في الصفوف الأولى دوما. فمنذ عام ٢٠١١، لقي ٣٠ موظفا فلسطينيا مصرعهم جراء العنف الدائر في الجمهورية العربية السورية وقطاع غزة. وذكّر بأن موظفي الوكالة الفلسطينيين مستبعدون من مظلة الإدارة الأمنية للأمم المتحدة، وقد أنشأت

الوكالة إدارة مسؤولة عن إدارة المخاطر الأمنية ونفذت إجراءات جديدة في الميدان لتخفيف حدة المخاطر التي يواجهونها. ومضى يقول إن الحياد، الذي يمثل شرطا أساسياً مسبقا للوفاء بالولاية المنوطة بالوكالة والحفاظ على سمعتها، يمثّل تحديا خطيراً آخر. ونفذّت الوكالة سياسات وبروتوكولات تهدف إلى منع انتهاك مبدأ الحياد والكشف عنه والتصدي له. وفي عام ٢٠١٧، كشف تحقيق داخلي عن أن اثنين من الموظفين اختيرا لشغل منصبين داخل حماس، وهو ما تسبب في فصلهما. وفي أعقاب الكشف عن وجود أنفاق تحت مدرستين تابعتين للأونروا، والتي تم إغلاقها في وقت لاحق، أدانت الوكالة حماس في بيان عام بدون تحفظ. وأكد أن الوكالة لن تسمح بالمساس بنزاهة عملياتها وسلامة تلاميذها وموظفيها أو بتقويض ثقة أصحاب المصلحة فيها بهذه الطريقة.

١١ - وأردف يقول إنه أمكن استجابة لتوصيات الأمين العام المتعلقة بالتمويل، تحقيق تقدم بارز صوب إنشاء صندوق استئماني مع البنك الدولي وصندوق وقف إسلامي مع البنك الإسلامي للتنمية من أجل دعم اللاجئين الفلسطينيين. ولاحظ أنه بالرغم من الدعم الواسع الذي تحظى به الوكالة من جانب الدول الأعضاء، لم يتسن لها تأمين حصة أكثر إنصافاً في الميزانية العادية للأمم المتحدة، مما حتم اتخاذ إجراءات على جبهات أخرى من أجل زيادة الاستقرار المالي للأونروا. وأشار إلى أن الوكالة تواصل تنويع قاعدة مانحيها من المتبرعين وتسعى بهمّة في التماس شراكات مع مساهمين من القطاعين الخاص والعام. ووصف التقدم المحرز صوب تحسين الاستقرار المالي للأونروا بأنه مشجّع، لكنه أضاف أن الوكالة تواجه عجزا حرجا قيمته ٧٧ مليون دولار في ميزانيتها البرنامجية، وهو ما يهدد بوقف تقديم خدمات أساسية للاجئين. وما لم يجر سد هذه الفجوة التمويلية بسرعة، في أقل من أسبوعين، سيتعين اتخاذ قرارات حاسمة بشأن أي البرامج يجري تعليقه. ولاحظ أن الوكالة، بالرغم من بعض الاستقرار الذي جلبته للمنطقة وإسهامها في واحدة من أنجح ديناميات التنمية البشرية في الشرق الأوسط عن طريق مدارسها وعياداتها، تجد نفسها ثانية على شفا انهيار مالي كبير، مما يحتم اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة لمنع تفجّر أزمة مأساوية. واختتم قائلا إن الأونروا لم تتعامل مع دعم شركائها كأمر مسلّم به، وترى أنه لا ينبغي لنفس السبب أن يؤخذ الآلاف من موظفي الوكالة الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم لمساعدة لاجئين في حالات نزاع، كشيء مسلّم به من قِبَل شركائها. وأضاف أنه يقع على المجتمع الدولي واجب حماية سُبل حصول أطفال اللاجئين الفلسطينيين على التعليم، والمحافظة على مدارس الوكالة مفتوحة وعاملة.

حوار تفاعلي

١٢ - **السيدة يليشين** (تركيا): اعتبرت أن عام ٢٠١٧ كان عاما فارقا في البحث المشترك عن حل مستدام لعجز ميزانية الوكالة. وقالت إن إحدى التوصيات الأبرز في تقرير الأمين العام عن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/71/849) هي التوصية المتعلقة بإنشاء صندوق استئماني مع البنك الدولي وصندوق وقف مع البنك الإسلامي للتنمية. وأضافت أن تركيا أسهمت بالفعل في الصندوق الأخير. واستفسرت عن التقدم المحرز في إنشاء هذين الصندوقين والسبيل الذي تستطيع به الدول جعلهما حقيقة واقعة.

١٣ - **السيدة ميتزاد** (إسرائيل): استهلت بإعادة تأكيد دعم بلدها المستمر للأنشطة الإنسانية التي تؤديها الوكالة، وقالت إنها مندهشة لعدم إشارة تقرير المفوض العام (A/72/13) بالاسم إلى حماس عند استعراضه العام للحالة في قطاع غزة، وهي التي يُسلّم دوليا بأنها منظمة إرهابية تسيطر على قطاع غزة لأكثر من عقد، واكتفى بذكرها باعتبارها سلطة الأمر الواقع في غزة، كما أغفل في الأساس ذكر المسؤولية التي تتحملها المنظمة عن الحالة الراهنة في القطاع. ورأت أن قرار الاكتفاء بإشارة مقتضبة في التقرير إلى حماس يثير تساؤلات خطيرة حول مصداقية الوكالة. وأضافت أنه لو كانت علّة هذا السهو هي قلة المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حماس في قطاع غزة، تستطيع الوكالة أن ترجع إلى تقرير الفريق القطري للأمم المتحدة المعنون ”غزة بعد مرور عشر سنوات“ المنشور في تموز/يوليه ٢٠١٧، الذي ذكر أن حماس قامت على نحو متزايد في أعقاب سيطرتها على قطاع غزة بتشديد قبضتها على السلطة باللجوء إلى إعدام معارضيها وتشويههم وسجنهم وقمع مناوئيها، وأن اتجاه حماس وجماعات مسلحة أخرى إلى التعزيز العسكري في القطاع زاد من إعاقة الوصول والتنقل، وهو التعزيز الذي استمر وتضاعف على مدى العقد المنصرم، وشمل قيامها بتطوير صواريخ قادرة على الوصول إلى مناطق العمق الإسرائيلي وتخزينها وإطلاقها، وبناء أنفاق متطورة وتوظيفها في عمليات الخطف وشن الهجمات الإرهابية في إسرائيل. ورأت أن على المفوض العام شرح أسباب قراره عدم القيام بإيراد أي ذِكر لحماس عمليا في تقريره.

واستفسرت عما إذا كان يرى أن حماس أصبحت غير ذات علاقة في المناقشة المتعلقة بالحالة في قطاع غزة.

١٤ - وأردفت تقول إن إسرائيل لفتت انتباه الوكالة في عام ٢٠١٦ إلى تعيين اثنين من موظفي الأونروا فيما يُدعى المكتب السياسي لحماس. ولم يكن هناك شك في تورط ما يدعى المكتب السياسي لحماس في الأنشطة العسكرية والإرهابية للمنظمة. وقد شكّل تعيين هذين الشخصين في هذه الهيئة انتهاكا خطيرا لمبدأ الحياد وكان حريًّا بأن يُذكر في تقرير المفوض العام. وقالت إنه يقع على عاتق الأونروا واجب إطلاع الجمعية العامة على جميع حالات سوء السلوك والانتهاكات التي يرتكبها موظفوها وتمس مبادئ الحياد والنزاهة لكي يتسنى الحفاظ على شفافية إدارة الوكالة وكفاءتها وتمويلها. ورأت أنه ينبغي للوكالة أن تغطي هذه التصرفات على نحو شامل في تقاريرها وأن تتخذ الإجراء المناسب للرد عليها والحيلولة دون تكرارها.

١٥ - ومضت تقول إنه معروف عن حماس أيضاً قيامها ببناء شبكة أنفاق تحت الأرض لتسهيل ارتكاب أنشطتها الإرهابية وأن الشبكة شملت استغلال مرافق الأمم المتحدة والبنية التحتية المدنية، فضلا عن اعتياد حماس استخدام أبناء غزة الأبرياء كدروع بشرية. ورغم أنه لم يجر الكشف عن الأنفاق الإضافية الموجودة تحت مدارس الأونروا إلا بعد نشر تقرير المفوض العام وإغلاق الأنفاق في وقت لاحق، تظل الحقيقة الماثلة هي أن هذه الأنفاق تشكل خطرا داهما للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وعلى المفوض العام أن يشرح التدابير التي اتُّخذت لوقف هذه الممارسة وأن يوضح لماذا لم يتضمن البيان الصحفي الرسمي الصادر بعد اكتشاف هذه الأنفاق إدانة صريحة لحماس. وفوق ذلك، تضمّن تقرير المفوض العام انتقادا لطول مدد التأخير التي يتعرض لها إقرار الأصناف مزدوجة الاستخدام وارتفاع التكلفة المرتبطة بهذا الإجراء، مع تجاهله في الوقت نفسه وضع الاعتبارات الأمنية في الحسبان، وهي الاعتبارات التي اقتضت بادئ ذي بدء وجود هذا الرصد الدقيق. وأضافت إنه من المسلَّم به على نطاق واسع أن حماس تقوم بشكل منتظم إما بمنع وصول الموارد إلى جهود إعادة البناء في قطاع غزة أو تحويل مسارها حتى تتمكن من حفر الإنفاق وإقامة معسكرات التدريب وتصنيع الصواريخ. وقد أحبطت قوات الدفاع الإسرائيلية في عام ٢٠١٦ زهاء ١٢٠٠ محاولة لتهريب سلع محظورة إلى قطاع غزة ومنها طائرات بدون طيار وأجهزة ليزر وأجهزة عسكرية. وفي عام ٢٠١٧، ألقي القبض على امرأتين فلسطينيتين تتوجهان إلى إسرائيل طلبا للعلاج الطبي لمحاولتهما تهريب متفجرات في ثنايا لوازمهما الطبية. وأضافت أن قرار الاستمرار في تجاهل الشواغل الأمنية لإسرائيل والمخاطر التي يمثلها التهريب مدعاة للتساؤل أيضا عن مصداقية التقرير. واختتمت قائلة إن قرار التغاضي فعلياً عن ذِكر الدور الذي تلعبه حماس في النزاع في قطاع غزة، يروج على وجه العموم لرواية أحادية الطرف ويلقي بظلال الشك على نزاهة الوكالة.

١٦ - **السيد الشندويلي** (مصر): قال إن مصر بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية للوكالة، تثني على الأونروا للجهود التي تبذلها لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ وخصوصاً في ظل الظروف الصعبة في الميدان والتحديات المرتبطة بحشد التمويل الضروري لأنشطتها. ورأى أنه من المفيد أيضا الاطلاع بقدر أكبر من التفصيل على التحديات والمحددات التشغيلية الرئيسية التي تعرقل التنفيذ الفعلي للاستراتيجية والكيفية التي تسعى بها الوكالة للتغلب على هذه التحديات. وطلب أيضا إلى المفوض العام زيادة توضيح خلفية الإدارة المُنشَأة مؤخرا لإدارة المخاطر الأمنية والولاية التي كلفت بها، وختم مستفسرا عن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى أطفال اللاجئين الفلسطينيين بالمقارنة بمثيلاتها لدى الأطفال في البلدان الأخرى الموجودة على نفس المستوى من التنمية.

١٧ - **السيد باوزير** (إندونيسيا): قال إنه من المفجع أن إمكانية تحسين الحالة في قطاع غزة لا تزال على ضآلتها بعد ٥٠ عاما من الاحتلال. ويزيد على ذلك، ما تصدره وكالات الأمم المتحدة المختلفة من تحذيرات بشأن التدهور المتلاحق في الحالة الإنسانية بالقطاع. وأضاف أن سكان قطاع غزة، الذين يضمون لاجئين فلسطينيين، يواصلون العيش تحت حصار إسرائيلي غير قانوني ويُرغمون على تحمّل أحوال اقتصادية واجتماعية متدنية، وانعدام للأمن الغذائي ونقص حاد في اللوازم الطبية في ظل معدل بطالة يندرج ضمن أعلى المعدلات في العالم. واستفسر عن الكيفية التي تخطط بها الأونروا لتغيير المسار الإنمائي لقطاع غزة إلى الأحسن، مع الاستجابة المتزامنة للاحتياجات الإنسانية الأساسية وتسريع جهود إعادة الإعمار في القطاع.

١٨ - **السيدة عبد الهادي – ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): نبّهت إلى جسامة التحديات التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين والأونروا جراء استمرار نقص التمويل وعدم استقرار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي لا تكف عن تقويض قدرة

الأونروا على تلبية احتياجات اللاجئين ومواكبة حالات الطوارئ. واستدركت قائلة إن الوكالة بالرغم من كل هذه العراقيل تواصل تنفيذ برامجها الإنسانية والإنمائية من أجل تحقيق مكاسب ملموسة لصالح اللاجئين الفلسطينيين. وقد وفرت خدمات تعليمية لنصف مليون طفل لاجئ ونفذت مبادرات مختلفة لتمكين الشباب، من بينها برامج التدريب المهني. وأشارت إلى أن هذه المبادرات برهنت على إحداثها أثرا إيجابيا مضاعفا، ورأت من ثم ضرورة أن يواصل المانحون تقديم الدعم للبرامج الخاصة الموجهة للشباب بصرف النظر عن أي عقبات مالية أو أولويات متغيرة للوكالة. ورحبت بالحصول على معلومات إضافية بشأن المبادرات الراهنة أو أي مبادرات مرتقبة للأونروا تهدف إلى تمكين الشباب.

١٩ - **السيد كراهينبول** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): أعرب عن امتنان الوكالة لتركيا لمساهمتها في صندوق الوقف التي هي بصدد إنشائه مع البنك الإسلامي للتنمية. وأضاف أن قادة منظمة التعاون الإسلامي أبدوا دعمهم الكامل لإنشاء الصندوق الذي سيُستعان به كآلية تمويل محددة قائمة بذاتها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ودعا أعضاء المنظمة إلى إسداء دعمهم السياسي للصندوق حتى يكون بالمستطاع استهلال أعماله في أقرب وقت ممكن. لكن الوكالة لا تزال تحتاج إلى مانح رئيسي للصندوق الاستئماني الجاري تأسيسه مع البنك الدولي. وفور تحديد هذا المانح الرئيسي سيتسنى المضي قُدماً بعملية إنشاء الصندوق الاستئماني. وحث الشركاء الحاليين للوكالة، أو واقعياً أي شركاء محتملين جدد، على النظر في الاضطلاع بهذا الدور.

٢٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن مسألة ما إذا كان ينبغي للوكالة إيراد إشارة صريحة إلى حماس في تقاريرها، هي نقطة محل نقاش مع إسرائيل منذ زمن طويل. ورغم أن الوكالة أدانت حماس على الملأ بعد اكتشاف وجود أنفاق تحت اثنتين من مدارسها، فإن البيان الصحفي الذي صدر عقب الواقعة جاء بالفعل غير مشتمل على إشارة لحماس بالاسم. لكن هذا القرار لا يعد إخفاقا من جانب الوكالة في الإقرار بمسؤولية حماس أو إدانة تصرفاتها. وعلى العكس من ذلك، لم تتردد الوكالة في إدانة حماس لتعريضها للخطر سلامة وأمن الموظفين والطلاب، وانتهاكها لحصانة منشآت الأمم المتحدة، ولن تتردد في إدانة أي تصرفات مماثلة قد تأتي بها حماس أو أي جهة فاعلة أخرى في المستقبل. غير أن هشاشة بيئة العمل التي تتواجد فيها الوكالة تتطلب منها أن تصيغ رسائلها بطريقة معينة، ويكون أكثر حصافة منها أن تتجنب بين حين وآخر ذِكْر مرتكب فعل معين بالاسم.

٢١ - وأردف يقول إن الوكالة مستجيبة لتلقي معلومات بخصوص انتهاك موظفيها لمبدأ الحياد، لكنها لن تتصرف مطلقا مكتفية بما تتلقاه من معلومات من جهة مفردة من الجهات أصحاب المصلحة، قبل أن تجري تحقيقها المستقل في هذا الخصوص. وعقب تلقي الأونروا مزاعم بتعيين اثنين من موظفيها في المكتب السياسي لحماس، أجرت تحقيقا عاجلا وشاملا انتهى إلى قرارها بفصل الموظَّفيْن محل المسألة. وأكد أن الوكالة مستعدة لاتخاذ أي إجراءات ضرورية لصون نزاهتها.

٢٢ - وأضاف أن قوله إن صرامة إجراءات الرصد المعمول بها في قطاع غزة تعرقل تسليم الأصناف مزدوجة الاستخدام في مواعيدها وتولد تكاليف إضافة على الوكالة، هو محض ملاحظة وقائعية، لأن هذه الإجراءات كلّفت الوكالة عملياً أكثر من ستة ملايين دولار. وأضاف أن هناك بالفعل العديد من الجهات الفاعلة العاملة في قطاع غزة، لكنه خص بالذكر الإجراءات الإسرائيلية لأنها تؤثر على أنشطة الوكالة بشكل مباشر. وفي حين أنه مدرك لوجود شواغل أمنية مشروعة مرتبطة بحركة الناس والبضائع من قطاع غزة إلى إسرائيل، وأن إسرائيل تحتفظ بحق منع الدخول إلى إقليمها الوطني، يدرك أيضاً أن القانون الدولي الإنساني يطلب إلى جميع الجهات الفاعلة ضمان اتساق التدابير الأمنية الداخلية مع التزام حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. وأضاف أن القيود المفروضة على التنقل بين قطاع غزة وإسرائيل تمثل أحد أشكال العقاب الجماعي لأنها حالت على نحو متكرر دون حصول سكان غزة على العلاج الطبي في إسرائيل. وأكد أن الوكالة ستواصل الانخراط في حوار مع إسرائيل بخصوص الموضوع.

٢٣ - وانتقل إلى الحديث عن عملية صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ فأوضح أن هذه العملية كانت في حد ذاتها تحدياً لأنها اقتضت إجراء مشاورات مستفيضة مع أعضاء اللجنة الاستشارية للوكالة لمدة عامين من أجل ضمان اعتماد الاستراتيجية. وأضاف أن العقبة الكبرى أمام التنفيذ الفعلي للاستراتيجية تتجسد في الشكوك المحيطة بما إذا كان سيتاح لها القدر الكافي من الموارد على امتداد فترتها الكاملة. وعلاوة على ذلك، يتسبب عدم استقرار الوضع المالي في استبعاد إمكانية التخطيط الاستراتيجي، ويمكن أن يسفر عن تعليق خدمات أساسية. ومن الممكن كذلك أن يبرهن

تنفيذ سياسات جديدة على أرض الواقع على صعوبته بسبب حساسية مجتمع اللاجئين الفلسطينيين للتغيير، وهي حساسية تُعزى إلى هشاشة البيئة التي يعيشون فيها وما يكتنفها من تقلب. وقال فيما يخص إنشاء الإدارة المعنية بإدارة المخاطر الأمنية أنها استهدفت حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وأن الإدارة قامت بتطبيق إجراءات للحماية في الميدان بشكل متدرج. وأوضح أنه أمكن كفالة الإلمام بالقراءة والكتابة للجميع بين السكان من اللاجئين الفلسطينيين، ورأى في ذلك إنجازاً بارزا على نحو خاص في ضوء الظروف المعاكسة التي يعيش اللاجئون الفلسطينيون في كنفها.

٢٤ - وأردف يقول إن الحالة في قطاع غزة آخذة في التدهور جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، الذي يتسبب باطّراد في إفقار القطاع ويدفع بأعداد متزايدة من الأسر إلى طلب المساعدة الغذائية من الأونروا. وأدى الحصار إلى محو قطاعات كاملة من اقتصاد غزة لأنه لم يعد بوسع الأعمال التجارية التصدير إلى إسرائيل أو الضفة الغربية أو أي أسواق أبعد، كما خلّف وراءه عائلات غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. ورأى أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة لن تُفضي إلى معالجة الشواغل الأمنية لأي من الجهات الفاعلة المنخرطة في النزاع أو الساعية إلى حلّه. وأكد أن أحد الأسباب الأدعى للقلق هو الانتشار الوبائي للمشاكل النفسية - الاجتماعية فيما بين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وهي مشاكل لن تسوّى إلا بالتوصل لحل سياسي للنزاع. وحذّر من أن فشل التوسط في التوصل إلى هذا الحل سيؤدي إلى مفاقمة تدهور أوضاع الرفاه النفسي - الاجتماعي لسكان القطاع والإمعان في تقويض السلامة والأمن في المنطقة.

٢٥ - واختتم قائلا إن الأونروا تواصل العمل لتمكين شبيبة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق مبادرة البرلمان الطلابي المدرسي، التي يقوم الطلاب من خلالها بانتخاب مندوبين لتمثيل أقرانهم في البرلمانات القائمة على المستويات المحلي والإقليمي والمركزي. وأضاف أن الوكالة على وشك إقامة أول برلمان طلابي على الإطلاق على نطاق الوكالة. وأظهر أعضاء البرلمانات الطلابية قدرتهم على الانخراط في المجتمع حيث ساعدوا في تيسير عودة الطلاب المتسربين من المدرسة جراء الصدمات المتصلة بالنزاع إلى الانتظام في صفوف الدراسة. وفي صيف عام ٢٠١٧، نظمت الوكالة تبادلا بين طلاب يعيشون في غزة وطلاب يعيشون في الضفة الغربية لتوسيع مداركهم بشأن الأحوال السائدة في منطقتيهما. وقال إن الوكالة تسلم بالدور المهم الذي يقوم به الشباب لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وأنها عازمة على مواصلة جهودها من أجل زيادة مقدّراتهم.

٢٦ - **السيد غونزاليس** (نيكاراغوا): استفسر عن كيفية إسهام عمل الوكالة في تحقيق الالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين بحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٢٧ - **السيدة محمد طيب** (ماليزيا): تساءلت عما تفعله الوكالة لتخفيف أثر ما تعانيه المنطقة من تقلب وفقر على اللاجئين الفلسطينيين، بمن في ذلك الأطفال والشباب، والمحافظة على قدرتهم على الصمود وبخاصة في لبنان والجمهورية العربية والسورية.

٢٨ - **السيدة حمد** (البحرين): استفسرت عن السبيل الذي تسلكه الأونروا للاضطلاع بولايتها دعما للاجئين الفلسطينيين - بمن فيهم السكان البدو، رغم تعدد العراقيل أمام عملها بما فيها القيود على الوصول. وقالت إن وفدها يود أن يستعلم عما إذا كانت هناك سُبل بديلة تستطيع الوكالة بها أن تضطلع بولايتها بقدر أكبر من الكفاءة في وجود هذه العراقيل.

٢٩ - **السيد آرسيا فيفاس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعرب عن رفض وفده القاطع للحصار غير الإنساني المفروض على قطاع غزة، واستفسر عن الطريقة التي يتأثر بها عمل الوكالة جراء فرض السلطة القائمة بالاحتلال لهذا العقاب الجماعي البغيض. وطلب الحصول على معلومات إضافية عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في غزة، وتساءل عن جانب الحصار الأشد إضرارا ضمن الجوانب المختلفة الناجمة عنه. واستعلم أخيرا عما إذا كان أي من البلدان المانحة قد وضع شروطا لما قدمه من مساهمات.

٣٠ - **السيد زمبرانو أورتيس** (إكوادور): قال إن وفده يود الاطلاع على معلومات مفصّلة بخصوص الخطة الاستراتيجية للوكالة والتوقعات المتعلقة بعام ٢٠١٨، في ضوء ما تعانيه من عجز حاد في التمويل. واستفسر عن الوسيلة التي يمكن أن تحول بها الوكالة دون تأثير هذا العجز على عملها الحيوي.

٣١ - **السيد المالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): ذكّر بأن الجمعية العامة اتخذت قراراً دعت فيه إلى تغطية الزيادة في التمويل المطلوب لعمل الوكالة من الميزانية العادية للمنظمة نظرا إلى أن التبرعات ليست كافية لكفالة تمويل أنشطة الوكالة تمويلا كافيا ويمكن التنبؤ به ومستداما. واستفسر باسم وفده عما إذا كان قد تحقق أي

تقدم في هذا الخصوص، وطلب أيضا مقارنة الميزانية الراهنة للوكالة بميزانياتها في السنوات الخمس أو العشر الماضية.

٣٢ - **السيد الشندويلي** (مصر): استفسر عما إذا كانت الوكالة تستطيع أن توفر الأموال في الأجل الطويل إن كان مستطاعاً التنبؤ بالتمويل الذي تتلقاه. ورأى أنه من الفطنة في هذه الحالة أن تعمل الأطراف التي دأبت على دعوة الوكالة إلى تحقيق أقصى ما بوسعها من الوفورات، على ضمان قابلية أكبر للتنبؤ في تمويل الوكالة.

٣٣ - **السيدة ميتزاد** (إسرائيل): أعربت عن أسفها لعدم حصولها على إجابة على معظم الأسئلة التي وجهتها. وتمنت أن تكون ملاحظات المفوض العام بشأن الاعتبارات المختلفة التي تراعيها الوكالة عندما تقرر إدانة أو عدم إدانة تصرفات طرف معين، غير منطوية على أي نوع من المقارنة بين إسرائيل ومنظمة حماس الإرهابية. ورأت أنه في مسألة مباشرة كمسألة حفر نفق إرهابي تحت مدرسة تابعة للأونروا، يصعب فهم وجود أي اعتبارات أخرى غير اعتبارات حماية موظفي الوكالة وعامة الإسرائيليين وبطبيعة الحال، سكان غزة.

٣٤ - **السيد كراهينبول** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): أشار إلى أن الأونروا باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الرئيسية الوحيدة المنوطة بولاية إقليمية، ملتزمة بمساوقة جهودها مع الخطة العالمية للمنظمة على النحو الذي تُناقَش وتُستكمل به في المقر. وأوضح أن العديد من أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الأهداف المتعلقة بالتعليم والصحة تتداخل مع العناصر الرئيسية لعمل الوكالة، وأنه يعمل مع زملاء في المقر لتحديد نقاط الالتقاء بين الاستراتيجية المتوسطة الأجل للأونروا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ وأهداف التنمية المستدامة. وقال أيضا إنه يتابع عن كثب العمل المضطلع به في أعقاب اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.

٣٥ - واسترسل يقول إن تدعيم الاعتماد على الذات عند اللاجئين الفلسطينيين في بيئات حرجة مسألة تنطوي على تحد جسيم، حيث تحدد الظروف المعيّنة القائمة ضمن كل سياق قدرة الناس في الاعتماد على ذواتهم، وتحتاج من ثم إلى تحليلها على نحو يمكِّن الوكالة من تزويد اللاجئين الفلسطينيين بالدعم الكافي. لكن عوامل معينة مثل العنف والاحتلال تخرج عن نطاق سيطرة الوكالة. وتوضح حالة اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية بشكل جليّ ما فقدوه نتيجة للنزاع الدائر في هذا البلد. فقبل بداية النزاع في عام ٢٠١١ كان اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون هناك قادرين إلى حد كبير على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم اعتماداً على وجود سبيل متاح أمامهم لمزاولة العمل. ونتيجة لذلك، كان عدد المنتفعين بخدمات الأونروا في الجمهورية العربية السورية منخفضا إلى حد كبير عند مقارنته بمجتمعات اللاجئين الأخرى في المنطقة. أما الآن، فإن هناك ٩٥ في المائة من اللاجئين في هذا البلد يعتمدون على معونة الأونروا. وفي المناطق التي هدأت فيها حدة النزاع وعاد اللاجئون الفلسطينيون إلى بيئات المخيمات التي عاشوا فيها قبل فرارهم منها، أتيح لهم أساس للمشاركة الاقتصادية بدلا من الاقتصار على تلقي المعونة. وعلى نقيض ذلك، تفتقر نسبة مئوية عالية من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى سبيل الحصول على العمل، مما أفضى إلى مستويات للفقر مثيرة للفزع.

٣٦ - واسترسل يقول إن تنفيذ ولاية الوكالة أصبح في الواقع أكثر عسراً بسبب القيود التي تُفرض على الوصول، حيث واجهت الوكالة مشاكل في الوصول إلى زهاء ٠٠٠ ٣٠ من أصل إجمالي اللاجئين الفلسطينيين الذين يحتاجون لمساعدتها في الجمهورية العربية السورية وعددهم ٠٠٠ ٤٤٠ لاجئ. وقال إن الحضور القديم والمستتب للوكالة في هذا البلد وخبرتها فيه أعانتها مع ذلك على الاستجابة على نحو أكثر فعالية لحالات الأزمة. وانتقل بالحديث إلى غزة فقال إن حضور الوكالة الكبير هناك يشمل ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ موظف وعدد كبير من العيادات والمدارس يوفرون قيمة مضافة هائلة للمجتمع الدولي. وفي أوقات النزاع، تؤدي الزيادة المحتومة في فرض القيود على الوصول والإجراءات التي تتخذها الأطراف إلى خلق صعوبات أمام مواصلة العمليات. وفيما يخص الأنفاق التي يمكن أن تؤثر في العمليات والأمن وأن تقوّض مصداقية المؤسسات، قال إن الأونروا وضعت موضع التطبيق إجراءات مهمّة متطورة تتضمن الاتصال بالسلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن كيفية استيراد المواد. وتتسم الترتيبات الراهنة بقوتها وجرى اختبارها بشكل جيد، لكنها تستتبع تكاليف وإجراءات إضافية. وأضاف أن الجيش الإسرائيلي أكد في عديد من المناسبات عدم تحويل أي من مواد الوكالة لاستخدامها في أغراض أخرى، وهو مؤشر على مدى الجدية التي تقارب بها الوكالة الترتيبات الأمنية.

٣٧ - ومن زاوية التمويل، قال إن الوكالة احتفظت بعلاقات طيبة مع مجتمع المانحين. وتتوقع الوكالة أن يتألف المبلغ المتوقع إنفاقه هذه السنة على الرعاية الصحية وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية وسوى ذلك من الأنشطة الأساسية والبالغ ٧١٥ مليون دولار، من

مساهمات غير مخصصة يمكن أن تُستخدم بحريّة وفعالية في الاستجابة إلى هذه الاحتياجات الخاصة، فيما اتجهت نداءات الطوارئ إلى الاشتمال على شروط محددة. وأكد أن الوكالة ستسعى جاهدة للحيلولة دون نمو العجز المتوقع لعام ٢٠١٧، ولهذا السبب ترى أن السعي إلى الحصول على تمويل إضافي يمثل أهمية حاسمة. وقال إن الإصلاحات وتدابير احتواء التكاليف المطبّقة على مدار العامين الماضيين أسهمت في تحسين الاستقرار المالي للوكالة، غير أنه حث البلدان المانحة على النظر في وضع ترتيبات تمويل متعددة السنوات. وأضاف أن الجهات المانحة ينبغي أن تكون مدركة بأن الخدمات المطلوب من الأونروا تقديمها على نطاق لا يكف عن التزايد، والتي تماثل تقريباً الخدمات التي يُطلب من الدولة تقديمها، تضع ضغوطا شديدة على مساعيها لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي في السنوات القادمة.

٣٨ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن المقترحات التي قدمها الأمين العام لتثبيت الحالة المالية للوكالة تضمنت تنويع التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. وأشار إلى أن التقارير السنوية للأونروا التي تعود إلى ستة عقود ماضية تكشف عن طائفة أكثر تنوعا من البلدان المانحة وتتضمن مساهمات أكبر بكثير مقدمة للوكالة من دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا مقارنة بما هو حاصل الآن. ولذلك، رأى أن مواصلة استكشاف هذه السُبل ينطوي على أهمية حاسمة. وأضاف أن النظر يجري حاليا في كيفية تنفيذ قرار الجمعية العامة الداعي إلى تحديد أنصبة مقررة لميزانية الأونروا، لكن الدول الأعضاء لم تتوصل إلى اتفاق كامل بشأن مدى جدوى هذا الخيار؛ وأضاف أن جلب التمويل من الأنصبة المقررة لم يكن على أية حال كافيا أبدا كإجراء قائم بذاته. وأوضح أن القدرة الراهنة المتاحة للوكالة لاستعمال التمويل المتأتي من الميزانية البرنامجية يتصل فحسب بالموظفين الدوليين. ورأى أن ثمة حاجة لمزيد من التفكّر بشأن إمكانية توسيع نطاق استخدام هذا التمويل لأبعد من الموظفين الدوليين، تماشيا مع الممارسة المتبعة في الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة.

٣٩ - وأردف يقول إنه سيكون مثيرا لقدر كبير من الدهشة أن تتلقى الوكالة تمويلا كافيا كاملاً، لأن المنظمات الإنسانية من النادر تماما أن تكون في وضعيات البحبوحة التمويلية، بالنظر إلى العبء الكبير الذي يتحمله مجتمع دولي مؤلف من بلدان إما واقعة هي نفسها في أزمات أو تعمل للاستجابة لأزمات في مناطق أخرى من العالم. وقال إن الأونروا تركز من جانبها على المجتمع الذي أنيطت بخدمته، وتأخذ هذه الولاية التي حمّلتها بها وأعادت تحديدها أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، على محمل الجد الشديد. وأضاف أن الولاية المنوطة بالوكالة ليست معروضة للبيع.

٤٠ - وأشار إلى أن وجود التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به يتيح للأونروا الاستدامة الاستراتيجية، وليس البحبوحة، وهو ما يمكّنها من تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحسين استقرار مجتمعات اللاجئين. ويكتسي بالأهمية الحاسمة أيضا بناء الاحتياطيات التشغيلية للوكالة التي أُنضبت منذ سنوات سلفت، لأن عملياتها التي تخدم ٥,٣ ملايين شخص يمكن أن تُضطَر إلى التوقف في غضون ساعات إذا ما جرى سحب التمويل عنها. وأوعز إلى أن الحل الأمثل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف ليس هو وجود وكالة ممولة على نحو مثالي وإنما التوصل إلى حل سياسي. وأضاف أن عدم القدرة على التنبؤ بالحالة المالية للوكالة في الوقت الحاضر يفسح المجال لسيناريوهات عالية الخطورة. وقال إنه يمكن لأي موارد تدّخر أن تُستخدم في إعادة تزويد الاحتياطيات التشغيلية للوكالة وعندئذ، يكون بالمستطاع السحب منها في أوقات العجز الخطير على نحو يجنّب الاعتماد على النداءات العاجلة المتكررة التي توجّه إلى المانحين. وقال إن وجود أكثر من مليونين من اللاجئين الفلسطينيين المتخرجين من مدارس الأونروا، والذي يعود الفضل فيه لدعم المانحين، يعد من أعظم المساهمات لعملية التنمية البشرية في الشرق الأوسط، ويُبرز أهمية الاستثمار المستمر في جهود الوكالة.

٤١ - وبخصوص التعليقات التي أبدتها ممثلة إسرائيل قال إن التفكير في كيفية وتوقيت إصدار بيان صحفي قرار ينطوي على اعتبار سياسي واضح ويتضمن مسائل تتعلق بالسمعة ووضوح الرسالة. وأضاف أن الأونروا أدانت في العلن أنشطة حماس التي تعلقت بإحدى مدارس الوكالة واعتبرتها غير مقبولة، ولا يدخل في الأدوار المنوطة به إجراء مقارنات عند الإشارة إلى أطراف النزاعات، ولم يفعل ذلك من قبل قط. غير أن إحدى الخصائص المميّزة للقانون الدولي الإنساني هي أنه مصمم بطريقة تفرض التزامات على جميع الأطراف بشكل متكافئ، دون تحصيل اعتراف بفاعل معين أو إجراء معادلة أخلاقية بين فاعلين. وأكد أنه في حالة انتهاك هذه الالتزامات، سيستمر دون أي تردد في إدانة الانتهاكات بصرف النظر عن هوية مرتكبها. وأضاف أن ملاحظته الوقائعية ليست سياسية في طبيعتها، لكنها تستنير بالانطباق العالمي للقانون الدولي الإنساني.

وقال إن الوكالة بتوثيقها لأفعال جميع الأطراف لا تجري مقارنة بين الفاعلين وإنما تطبق لا غير قواعد القانون الدولي الإنساني بأفضل طريقة متساوقة ممكنة. واختتم قائلا إنه سيكون من دواعي سعادته إجراء مزيد من الحوار بشأن المسألة مع ممثلي البعثة الدائمة لإسرائيل في نيويورك.

بيان مقرّر الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

٤٢ - **السيد هالفورسن** (النرويج): عرض تقرير الفريق العامل (A/72/326) فأوضح أنه يصف التقدم الذي أحرزته الوكالة فيما يتعلق بالإصلاحات والاستراتيجيات الرئيسية، ويحدد احتياجاتها التمويلية ونفقاتها في السياقات الإنسانية والاجتماعية والسياسية لعملياتها الميدانية، التي تأثرت جميعها بدرجات متفاوتة بحالة الاضطراب الراهنة في الشرق الأوسط. وأشار إلى القلق البالغ الذي ساور الفريق من الحالة المالية الأليمة للوكالة والعجز الذي تواجهه ومقداره ٧٧,٥ مليون دولار. وقال إنه رغم قيام مانحين متعددين بتقديم مساهمات إضافية للوكالة ومباشرتها تدابير ترمي إلى مواصلة تحسين فعالية تكاليف برامجها، لا تزال الفجوة التمويلية قائمة وتحتاج إلى سدّها. وقال إن الجمعية العامة والمجتمع الدولي يتحملان مسؤولية ضمان تمكين الوكالة من الاضطلاع بولايتها ومواصلة تعهد الخدمات بمستوى مقبول. وحث باسم الفريق العامل، الذي ساوره القلق أيضا إزاء تعدد الأزمات وأثرها على عمليات الوكالة وتمويلها، بأن تقوم جميع الحكومات بزيادة مساهماتها للوكالة وعلى وجه الخصوص مساهماتها لميزانيتها البرنامجية، ومواصلة تقديم هذه المساهمات على مدار عدة سنوات. ودعا إلى أن تكون مساهمات الدول متواكبة مع احتياجات الوكالة حتى يتسنى لها تلبية المطالب المتزايدة للاجئين الفلسطينيين، وأن تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم والعوامل الأخرى المحرّكة لتكاليف توفير الخدمات.

٤٣ - وأثنى باسم الفريق العامل على الأونروا لما اتخذته من إجراءات من أجل زيادة كفاءتها والمحافظة في الوقت نفسه على جودة الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن الفريق العامل لاحظ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/71/849) ولاحظ أيضاً جميع القرارات ذات الصلة بتمويل الوكالة الرامية إلى معالجة أوجه العجز المتكررة في ميزانيتها وتقديم الدعم الكافي للعمل الحيوي الذي تؤديه. ووجّه باسم الفريق العامل الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء للنظر في هذه التوصيات عندما تجري تقييمها لإمكانيات تمويل الأونروا في عام ٢٠١٧ وما بعده. وأكد أن الوكالة أحرزت تقدما في جهودها الرامية إلى احتواء تكاليفها، وأن الفريق العامل يشجع الدول الأعضاء على مزاوجة هذه التدابير بتقديم تمويل كاف للأونروا التي تواصل تقديم خدماتها لما يربو على ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الشرق الأوسط.

مناقشة عامة

٤٤ - **السيدة عبد الهادي – ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): استهلت قائلة إنه من اللافت أن تتمكن الوكالة من أداء عملها الإنساني الداعم للاجئين الفلسطينيين لقرابة سبعة عقود على خلفية من الأزمات وعدم الاستقرار والتدهور الاجتماعي – الاقتصادي، ضاعفت من محنة اللاجئين وزادت المطالب الواقعة على عاتق الوكالة. وأضافت أن الافتقار إلى أفق سياسي يقلل حميّة المانحين ويقوّض تعبئة الموارد ويزيد صعوبة سد الفجوة التمويلية كل سنة، كما يزيد صعوبة تلبية الاحتياجات المتنامية للاجئين. وأشارت إلى قوة العمل الماهرة التي تحوزها الوكالة وتضم ٣٠ ألفاً من الموظفين، أغلبيتهم الساحقة من اللاجئين أنفسهم، ومن أفراد المجتمعات التي تخدمهم الوكالة. وأضافت أن هؤلاء اللاجئين يؤدون عملهم بإخلاص واعتزاز، بالرغم من التحديات التشغيلية والمشقة الشخصية، والحقيقة المؤسفة المتمثلة في استمرار كونهم موظفي الأمم المتحدة الوحيدين الذين لا يتلقون بدل مخاطر. غير أن طول أمد المساعدة التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين ما كان له أن يحدث لولا التعاون والدعم الذي يقدمه المانحون والبلدان المضيفة.

٤٥ - ومضت تقول إن الدعم الذي يوليه المجتمع الدولي للولاية المنوطة بالوكالة يعكس كونها لا تزال حجر الأساس للمسؤولية الدائمة للمنظمة إزاء قضية فلسطين، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة تتناول جميع جوانب القضية وجميع حقوق الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرارا الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) و ٣٠٢ (د-٤). وأردفت تقول إن خمسين عاما من الاحتلال الإسرائيلي أوقعت بالشعب الفلسطيني خسائر ومعاناة لا حدود لها وحالت دون إحلال السلام في المنطقة ولطّخت الضمير الدولي وقوّضت القانون الدولي ومصداقية المؤسسات الدولية ووضح معها أنه لا كلمات التعاطف ولا المعونة الإنسانية يمكن أن تكفي. وأكدت أن السبيل الوحيد لطي هذه الصفحة السوداء من صفحات

التاريخ هو التوصل إلى حل يصحح تلك المظالم ويستعيد الحقوق التي طال إنكارها على الشعب الفلسطيني ويمكّن في نهاية المطاف من تحقيق السلام الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي يمثل مفتاح السلام والأمن في الشرق الأوسط وما وراءه.

٤٦ – واسترسلت تقول إن إنكار إسرائيل المتواصل والخبيث لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في العودة للعيش في سلام مع جيرانهم وتعويضهم عن خسائرهم، أرغم أجيالا على تحمّل سنوات طويلة من النفي ونزع الملكية والحرمان ودورات من النزاع العنيف والتشريد. وفي الوقت الراهن، يوجد ما يربو على ٥,٣ ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال ملايين منهم يعيشون في مخيمات اللاجئين التي أقيمت في عام ١٩٤٨. وأضافت أن برامج الوكالة في مجالات التعليم والصحة والغوث والحماية أسدت منافع جمّة للاجئين الفلسطينيين، لكن فقدان الأمل واليأس يتفشى بينهم على نطاق واسع وهم يواجهون قسوة الحقائق والغياب المستمر للعدل والحل الدائم. ومضت تقول إن سكان قطاع غزة برمّتهم يتكبدون الخراب الذي جلبه الحصار الإسرائيلي والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي. وتحت ضغوط الحالة الإنسانية التي لا تكف عن التدهور استُنزفت بشدة قدرتهم على المواكبة وضاعت آمال وأحلام جيل كامل من الشباب.

٤٧ – واسترسلت تقول إن مجتمع اللاجئين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة مجتمع البدو، يكابد ضراوة الاحتلال الإسرائيلي وتدابيره القسرية والعقابية. وفي سورية، يقاسي اللاجئون الفلسطينيون مع باقي السكان المدنيين من حدة النزاع الدائر هناك، ويطيقون المزيد من التشريد أو الأحوال الإنسانية الهشة. وفي لبنان، يواصل اللاجئون الفلسطينيون الذين فروا من سورية مصارعة الفقر المدقع والتهميش وقلة الفرصة وعدم الاستقرار. وحتى في الأردن، التي تتسم الأحوال فيها بالقدر الأكبر من الاستقرار، تؤثر الأحوال الاجتماعية – الاقتصادية السلبية بشكل غير متناسب في السكان اللاجئين. ومن دون وجود حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين لن يمكن وضع نهاية لهذه المأساة. وفي غضون ذلك، يبقى الدعم الذي توفره الوكالة للاجئين يمثل شريان الحياة بالنسبة لهم.

٤٨ – وأشارت إلى الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وتعهد فيه بأن ينشط في تعزيز الحلول الدائمة، وعلى الأخص في حالات اللاجئين طويلة الأمد، مع التركيز على تحقيق العودة المستدامة في الوقت المناسب وفي ظل ظروف آمنة تحفظ كرامة الإنسان، ورأت أنه من غير الممكن أن يظل اللاجئون الفلسطينيون يمثلون الاستثناء من هذه الالتزامات العالمية. ورأت أيضا أن وجود النزاع المسلح بما فيه الاحتلال الأجنبي، لا ينسَخ بأي شكل من الأشكال انطباق القانون الدولي الذي تتسم التزاماته بالوضوح وبطابعها الإلزامي. وأكدت على وجوب احترام ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والعهود الأساسية لحقوق الإنسان وجميع القرارات ذات الصلة، وضرورة حماية سُبل الوصول للمدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في جميع الأوقات. وقالت إن وفدها يدين جميع الأعمال التي تقوّض أو تعرّض للخطر سلامة موظفي الأونروا أو حياديتهم أو أمن منشآتها، كما أنه مصمم على ضرورة المُسَاءَلة عن جميع هذه الانتهاكات وبالأخص الانتهاكات، التي ارتكبتها إسرائيل في أثناء عدوانها العسكري على غزة في عام ٢٠١٤.

٤٩ – وانتقلت إلى الحديث عن العجز الكبير الذي تواجهه الوكالة فأعربت عن أسفها للمعارضة الثابتة التي يبديها أحد الوفود لأي إجراء يتصل بتحديد مخصص أكبر للوكالة في الميزانية العادية، رغم توصية الأمين العام باستكشاف جميع السُبل والوسائل الممكنة، بما فيها التبرعات والأنصبة المقررة، على النحو الذي يكفل للأونروا التمويل الكافي القابل للتنبؤ والمستدام. وأشارت إلى استمرار الجهود مع الشركاء المعنيين من أجل تنفيذ التوصيات الأخرى للأمين العام، وتمنت أن تحظى هذه المقترحات بتأييد قوي من الوفود وأن تسهم في حشد قدر أكبر من الدعم الذي تمس حاجة الأونروا إليه. وبخصوص الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية قالت إن وفدها يؤيد الخطوات المبدئية المتخذة مع البنك الدولي ومع البنك الإسلامي للتنمية، ويرحب بجهود منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز إمكانية التنبؤ المالي للوكالة بإنشاء صندوق مخصص للاجئين الفلسطينيين، تكون الأونروا شريكه المنفذ. ويسلم وفدها بالجهود التي تبذلها الوكالة ذاتها في سبيل تعبئة الموارد واستحداث الإصلاحات واحتواء التكاليف وزيادة الكفاءة إلى حدودها القصوى، والقيام في الوقت ذاته بصون الخدمات التي تقدمها للاجئين وتحسين نوعيتها إن أمكن ذلك، في نطاق الموارد المحدودة المتاحة لها.

٥٠ – واختتمت قائلة إن الإرادة السياسية لعمل الصواب تكون غائبة في أغلب الأحيان، وأن هذا الحال انطبق على قضية فلسطين

على مدى سبعة عقود. وقالت إنه يتحتم على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن مسؤولياته في التخفيف من المشاق التي تحيق بالشعب الفلسطيني والمساهمة في تحقيق تنميته البشرية مع التأكد من عدم ترك أحد خلف الركب وتوفير القدر اليسير من الاستقرار اللازم خلال مسيرة البحث عن حل عادل. ورأت أن دعم الوكالة يظل من ثم أمرا حاسما للغاية. وقالت إن فلسطين تدعو المجتمع الدولي إلى حشد الإرادة السياسية واتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع نهاية للظلم الذي يعانيه الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، بما في ذلك التوصل إلى تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين.

٥١ - **السيد سواريس – مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز فأعرب عن دعم الحركة الثابت للأونروا وولايتها. وقال إن ما يربو على ٥ ملايين لاجئ فلسطيني يلتمسون التوصل إلى حل عادل لمحنتهم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الذي أكد على جملة حقوق منها، حقهم في العودة والحصول على التعويض العادل. وأشار إلى قُرب حلول الذكرى السنوية السبعين لخطة الجمعية العامة لتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب، والنزوح الفلسطيني الذي أعقبها في عام ١٩٤٨ ورأى في ذلك تذكيرا بأن زمن تحقيق حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فسطين برمّتها، حل منذ أمد طويل.

٥٢ - وأعرب عن انشغال الحركة الشديد إزاء التطورات الحاصلة مؤخرا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأخص الزيادة غير المسبوقة في عمليات التشريد القسري والعنف الواسع النطاق من جانب المستوطنين وزيادة أعمال الهدم للمنازل والأصول الاقتصادية، وسوى ذلك من السياسات والتدابير غير القانونية التي تطبقها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال وترمي من ورائها إلى توسيع حملتها غير المشروعة للاستيطان وتكريس احتلالها للأرض الفلسطينية. وقال إن هذه الممارسة، إضافة إلى الجدار القائم في الضفة الغربية والقيود الأخرى المفروضة على التنقل، لا تكف عن التأثير سلباً في الأحوال المعيشية للسكان المدنيين ورفاههم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٥٣ - وانتقل إلى الأزمة في غزة، فقال إنها تحتاج إلى مقاربتها بطريقة شاملة وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ضمن الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ١٩٦٧. وطالب بالرفع الفوري للحصار غير القانوني المفروض على غزة ورأى في ذلك السبيل الوحيد لإعانة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في غزة على تقليل اعتمادهم على الأونروا.

٥٤ - وأضاف أن الحركة يساورها انشغال بالغ إزاء العجز المستمر في تمويل الوكالة، والذي يقوّض جهودها لتعزيز التنمية البشرية وتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين والوفاء دون انقطاع بالمهمة الإنسانية المنوطة بها. وفي هذا الصدد، أعربت الحركة عن أسفها لعدم قدرة الجمعية العامة متابعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/71/849)، التي قدمها عملا بقرار الجمعية العامة ٩٣/٧١ سعيا إلى ضمان توفير تمويل أكثر كفاية وقابلية للتنبؤ واستدامة للوكالة. إلا أنه أعرب عن أمل الحركة في أن تسدي الدول الأعضاء في هذا الخصوص دعمها للأحكام ذات الصلة الواردة في مشروع القرار المتعلق بعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/C.4/72/L.19) من أجل تخفيف الحالة الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في ظل استمرار عدم وجود حل عادل.

٥٥ - **السيد تشاتزيسافاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا نيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك فأوضح أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مساهم في المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن معظم هذا التمويل يُكفل بتوفير تمويل متعدد السنوات أو تمويل مرن غير مرصود. وأنه رغم المساهمات المالية المطّردة التي تتلقاها الأونروا من الاتحاد الأوروبي ومن مانحين ملتزمين آخرين، لا تزال تواجه عجزا قيمته ٧٧ مليون دولار، وهو ما يهدد استمرارية قدرتها على توفير خدماتها الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

٥٦ - ومضى يقول إن الجهود التي تبذلها الوكالة لمجابهة العجز واحتواء أثره تستحق التقدير والدعم، غير أن ثمة حاجة أيضا للقيام على وجه الاستعجال بمواصلة إدخال تحسينات في كفاءة التكاليف وأولويات تقديم الخدمات الأساسية لأشد فئات اللاجئين الفلسطينيين ضعفا. ويتطلب ذلك قدرا أكبر من التخطيط التشغيلي والمالي مع مراعاة السياقات العملياتية المتغيرة في الميدان ومساوقة

مساعدات الوكالة مع احتياجات البلدان المضيفة التي تواجه سياقا إقليميا متزايد الصعوبة.

٥٧ - ورحب باسم الاتحاد الأوروبي بنتائج العملية التشاورية التي أجريت في إطار الدورة الحادية والسبعين، وباستنتاجات الأمين العام وتوصياته المتعلقة بتأمين التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ للأونروا. ورأى أن هناك ضرورة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن كيفية تأمين الاستدامة المالية للوكالة. ولاحظ الاتحاد الأوروبي الجهود المكثفة التي تجريها الوكالة لتعبئة الموارد ومنها الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن التمويل المستدام للوكالة، الذي استضافته كل من الأردن والسويد. وأضاف أنه يرى ضرورة اقتسام العبء المالي على نطاق أوسع فيما بين جميع المانحين، بمن فيهم المانحون الإقليميون وزيادة مرونة التمويل بما يتماشى مع الصفقة الكبرى لتوسيع قاعدة تمويل العمل الإنساني. وأكد استمرار الاتحاد الأوروبي على التزامه بدعم عمل الوكالة ريثما يجري التوصل إلى حل عادل ومنصف وعملي ومتفق عليه للنزاع.

٥٨ - **السيد المالكي** (قطر): قال إن بلده دائب على توفير المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وقد أعلن في مؤتمر القاهرة الدولي المعني بفلسطين: إعادة إعمار غزة، عن تعهده بمبلغ بليون دولار. وقال إن إبرام اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في الآونة الأخيرة، وتولي حكومة وفاق وطني مهامها في غزة يمثل مرحلة جديدة من الوحدة والوئام للشعب الفلسطيني.

٥٩ - واسترسل يقول إن الخدمات التي توفرها الأونروا للاجئين الفلسطينيين تزودهم بالحد الأدنى من الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمأوى والخدمات الاجتماعية والحماية في وجه بقاء الاحتلال واستمرار الحصار المفروض على غزة. وأكد ضرورة أن تواصل الوكالة القيام بدورها الحيوي إلى حين توصل أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي إلى تسوية نهائية تتضمن حق العودة وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). غير أن الفجوات التمويلية المزمنة في ميزانية الوكالة تؤثر سلبا في قدرتها على توفير الخدمات الأساسية في جميع ميادين عملياتها. ومن الضروري لذلك أن يجري تأمين التمويل المستدام للأونروا وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة. واختتم قائلا إن حكومته قدمت للميزانية البرنامجية للوكالة مبلغ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وستواصل دعمها للعمل الذي تضطلع به الأونروا ومناصرتها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٦٠ - **السيدة الصُغيَّر** (الأردن): قالت إن العجز المزمن الذي تواجهه الأونروا يعرّض للخطر استمراريتها في تقديم خدماتها الأساسية سنة عن سنة، وهو ما يهدد استقرار أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ورفاههم. ودعت إلى عدم تعويق الدور الإنساني للوكالة جراء انقطاعات التمويل وإلى الحرص على عدم تسييسه. وأكدت على ضرورة أن يحمل المجتمع الدولي هذا العبء مع الأونروا والبلدان المضيفة، حتى يتسنى توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين ولا سيما التعليم والرعاية الصحية. ورأت أنه تقع على الدول الأعضاء مسؤولية جماعية للبناء على المشاورات الواسعة النطاق التي أجرتها تركيا وسويسرا في عام ٢٠١٧، والنظر بجدية في توصيات الأمين العام والعمل على ترجمتها إلى أعمال من خلال استكشاف كافة خيارات التمويل، بما في ذلك زيادة حصة الوكالة من الأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة. وشجعت بقوة البلدان المانحة على زيادة تبرعاتها والالتزام بتقديمها على أساس متعدد السنوات. ودعت كذلك إلى توسيع قاعدة مانحي الوكالة لكي تشمل جهات مانحة تقليدية وغير تقليدية من مناطق جغرافية مختلفة، في سبيل ضمان التمويل القابل للتنبؤ والمستدام والكافي للوكالة.

٦١ - ومضت تقول إن الأردن، باعتباره أكبر بلد مضيف للاجئين الفلسطينيين، يلتزم بحماية هؤلاء اللاجئين ويؤدي ما عليه من مسؤوليات في سبيل دعم الأونروا. ولتوطيد هذه الجهود، قام الأردن في الآونة الأخيرة برعاية اجتماع رفيع المستوى استهدف تحديد سُبل دعم الوكالة مع التركز على إنشاء آليات جديدة للتمويل من خلال مؤسسات مالية إقليمية ودولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي، وقالت إن الأردن واضعا في اعتباره أن القصد من إنشاء هذه الآليات ليس هو إحلال التبرعات أو الآليات القائمة، سيتابع مسألة إنشاء صندوق للاجئين الفلسطينيين تديره منظمة التعاون الإسلامي فور انتهاء البنك الإسلامي للتنمية من إعداد الدراسة المكرسة لهذا الغرض.

٦٢ - وأعربت عن تأييد حكومتها لجهود المفوض العام للتصدي للعجز المزمن الذي تواجهه الأونروا، بما في ذلك عن طريق تطبيق تدابير تقشف داخلية وإصلاحات أخرى. وقالت إن الوكالة ركيزة استقرار لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني ولا بد من تزويدها بالأموال الكافية لتوفير الخدمات لهم. وحذّرت من أن أي نقص في التمويل أو انقطاع في الخدمات لا يترتب عليه فحسب أثر هائل على اللاجئين أنفسهم، بل مآله أيضاً أن يحدث تأثيراً بالغاً على

البلدان المضيفة. واختتمت قائلة إن ضمان الدعم المالي القابل للتنبؤ والمستدام والموثوق للأونروا لا يكفل فقط استدامة الخدمات التي توفرها للاجئين الفلسطينيين وتناسقها وجودة نوعيتها، بل يسهم أيضاً وعلى نحو مهم في ضمان الاستقرار في المنطقة.

٦٣ - **السيد بلاساي** (تايلند): استهل قائلا إن التحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون تمثل شواغل خطيرة للمجتمع الدولي. ورأى أن الأونروا بحاجة إلى التزود بالموارد الكافية القابلة للتنبؤ والتي تتاح لها في الوقت المناسب حتى تستطيع أن تضطلع بولايتها بأسلوب مستدام لصالح اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن فشل التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار المتعلق بالأونروا (A/71/L.79) تسبب في زيادة تدهور حالتها المالية الصعبة بالفعل. ولاحظ أن الدول الأعضاء بدأت مسيرتها صوب تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوعد عدم ترك أحد خلف الركب. وإذا ما وُضع ذلك بعين الاعتبار، لن يكون ممكنا التغافل عن حالة الشعب الفلسطيني أو إهمالها. ومن هنا ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل للأونروا التمويل الموثوق الذي يمكّنها من الاستمرار في أداء عملها الإنساني في ظل أفضل ظروف ممكنة.

٦٤ - وأردف يقول إن المساعدة الإنسانية والتنمية البشرية جزء من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لحكومته، التي دأبت على تقديم مساهمات مالية للأونروا منذ عام ١٩٧٨. وقد استجابت تايلند في عام ٢٠١٤ لنداء تقديم المساعدة للمتضررين بالآثار المهلكة التي خلّفها النزاع في قطاع غزة. وستواصل الوفاء بالتزاماتها وتقديم مساهمات كبيرة للوكالة على مدار فترة أربع سنوات، آملة في أن يساعد ذلك في تحسين قدرة التنبؤ بالتمويل. وسيستمر بلده كذلك في أداء ما عليه من أجل التخفيف من البلاء الذي يواجهه اللاجئون الفلسطينيون، وسيسدي كامل دعمه لأي جهود دولية تستهدف التوصل إلى حل عادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط.

٦٥ - **السيد المالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن تأييد وفده للجهود التي لا تكل التي يبذلها المفوض العام في سبيل تعبئة الموارد اللازمة لتعهد عمليّات الوكالة في جميع ميادين عملياتها، وأثنى على موظفي الأونروا لما يبدونه من شجاعة وجسارة وإخلاص في خدمة اللاجئين الفلسطينيين في ظل ظروف صعبة وخطرة في أغلب الأحيان، كلّفت بعضهم حياته وهو يؤدي مهامه على خطوط الواجب. وأعرب عن القلق الكبير الذي يساور جمهورية إيران الإسلامية إزاء الحالة الحرجة للاجئين الفلسطينيين وقال إنها تعلق أهمية بالغة على دور الأونروا في توفير المساعدة الإنسانية لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. ورأى أن الولاية المنوطة بالوكالة جوهرية ولا بد أن تستمر حتى يجري بطريقة عادلة وضع نهاية لمحنة اللاجئين.

٦٦ - وأردف يقول إن وفد بلده يساوره القلق إزاء تردي حالة اللاجئين الفلسطينيين جراء بقاء الاحتلال واستمرار الحصار مما يؤثر سلبا في جميع جوانب حياتهم اليومية، ابتداء من الأمن وحرية التنقل إلى سُبل عيشهم وأشغالهم. وأشار إلى أن الحصار غير القانوني واللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة دخل عقده الثاني ولا بد من رفعه على الفور وبدون أي شروط. ورأى أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، التمسك بمسؤولياتهما الأخلاقية والسياسية والقانونية عن اتخاذ التدابير الواجبة من أجل إنهاء الاحتلال في فلسطين، وحمْل السلطة القائمة بالاحتلال على وقف كل أشكال العنف التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨:٠٠.